بيان دولة قطر

المنتدى العالمي للاجئين

تلقيه

سعادة السيدة / لولوة بنت راشد الخاطر
مساعد وزير الخارجية

Her Excellency, Lolwah Rashid Al-Khater
Assistant Foreign Minister

جنيف، 17 ديسمبر 2019م

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد/ المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين،،
أصحاب المعالي والسعادة،،
الحضور الكريم،،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

- بداية يطيب لي أن أعرب عن سعادتنا بالمشاركة في هذا المنتدى الهام ، وعن أملنا في ان يعطي دفعة قوية للجهود الرامية لتحقيق أهداف الميثاق العالمي بشأن اللاجئين ،وتحسين واقع اللاجئين والنازحين والمجتمعات المستضيفة لهم .

- على الرغم من التقدم المحرز بشأن حماية اللاجئين والتحسين من ظروفهم ، إلا ان زيادة عدد الصراعات وطول أمدها وصعوبة التوصل إلى حلول سياسية ، يدعونا الى تطوير اساليب التعامل مع تداعيات أزمات اللجوء، باتباع نهج شامل يعالج الأسباب الجذرية ويستند على مبدأ المسؤولية المشتركة وتقاسم الأعباء.

- لقد حرصت حكومة دولة قطر والمؤسسات القطرية الخيرية على تعزيز الشراكة مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين والمنظمات الانسانية الدولية، ووصل حجم المساهمات الحكومية التي قدمتها دولة قطر الى مفوضية اللاجئين خلال السنوات الخمس الاخيرة الى ما يقارب من 60 مليون دولار امريكي، ووصل إجمالي المساعدات المقدمة من صندوق قطر للتنمية للنازحين واللاجئين في الفترة 2013-2019 الى اكثر من 235 مليون دولار امريكي موزعة على سوريا واليمن والعراق وليبيا والسودان والروهينغا في بنغلاديش.

- بالإضافة الى ذلك فقد وقعت دولة قطر مذكرات واتفاقيات تفاهم عديدة لدعم الموارد الأساسية لمفوضية اللاجئين، وتم ايضا التوقيع على اتفاقية تعاون لتأسيس مكتب للمفوضية في الدوحة ، كما ان دولة قطر عضو في نادي " العشرين مليون فأكثر " ، الذي يضم أبرز الدول المانحة والمتعاونة مع مفوضية اللاجئين.

- لقد اطلقت دولة قطر العديد من المبادرات الانسانية والتنموية العالمية ومن اهمها الشراكة الاستراتيجية بين مؤسسة "التعليم فوق الجميع" ومفوضية اللاجئين حيث تم التعهد بتعليم أكثر من 10 ملايين طفل غير ملتحقين بالمدارس ، 2.3 مليون منهم من اللاجئين والنازحين. كما أعلنت دولة قطر عام 2016 عن مبادرة كويست لتعليم اللاجئين السوريين، واستفاد منها حوالي 619 ألف شخص. من جهة اخرى ساهمت مؤسسة صلتك على توفير فرص التدريب المهني والعمل لحوالي مليون شاب وشابة، وتعمل على توفير خمسة ملايين وظيفة بحلول عام 2022، لا سيما للاجئين والنازحين.

- اما على المستوى التشريعي فقد نصت المادة 58 من الدستور القطري على أن "تسليم اللاجئين السياسيين محظور، ويحدد القانون شروط منح اللجوء السياسي". وعليه أصدرت دولة قطر عام 2018، قانون تنظيم اللجوء السياسي في البلاد، وذلك تأكيداً على دورها الإنساني في حماية اللاجئين وضمان حقوقهم ومساعدتهم على العيش بصورة كريمة. ويأتي هذا القانون في سياق تطوير القوانين والتشريعات الوطنية الرامية الى تعزيز وحماية حقوق الانسان، ويعد الأول من نوعه في المنطقة.

السيد الرئيس ،

- لا تفوتني الإشارة الى محنة اكثر من 5.4 مليون لاجئ فلسطيني ونؤكد على ضرورة ايجاد حل عادل لمحنتهم وفقا للقرارات الدولية ذات الصلة ، والى تقديم المزيد من الدعم لوكالة الاونروا لتمكينها من القيام بولايتها، ونعرب عن الرفض لأية محاولات لإنهاء او تقليص دورها.

- ختاما تؤكد دولة قطر التزامها بمواصلة تعزيز علاقتها وشراكاتها الاستراتيجية مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، وتقديم الدعم اللازم لأنشطتها وجهودها.

وشكرا السيد الرئيس.